مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون

الغابون مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 1 العاصمة: ليبرفيل السكان: 552,277,1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد تعادل القوة الشرائية : 002,91 مؤشر التنمية البشرية: مرتفع 207.0 الحرية في
العالم: غير حرة 23 001 درجات استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 7102 في الغابون: 5.5 بدأت الغابون عام
7102 في ظل توترات. في الواقع، كانت
البلاد لا تزال تحمل آثار الأزمة ما بعد الانتخابات. بعد الانتخابات الرئاسية في أغسطس 6102، التي فاز بها الرئيس
المنتهية ولايته علي بونغو بفارق ضئيل، انزلقت الغابون إلى العنف بسبب الاتهامات الواسعة النطاق بالتزوير الانتخابي.
في محاولة لحل الأزمة الناجمة عن إعادة انتخاب بونغو، نظم الحكومة الحوار الوطني في أنغوندجي بين مارس ومايو
7102. شاركت جزء من
المعارضة، التي انضمت إليها حوالي 088 منظمة مجتمع مدني، في الحوار باستثناء عدة مرشحين من المعارضة الذين
قاطعوه، بما في ذلك المرشح الرئاسي، جان بينغ . شمل الحوار أربعة محاور: مراسم الافتتاح والختام، مرحلة مخصصة
للمجتمع المدني وأخرى للأحزاب السياسية. ركزت الأحزاب السياسية على جلسات نقاش حول تمويل الحملات
والمناصب الرئاسية، بينما كانت الجلسات المخصصة
للمجتمع المدني تتعلق بالتفاعلات بين المجتمع المدني والدولة. عندما انتهى الحوار، اتفق المشاركون على تعديل طريقة
انتخاب الرئيس، وزيادة عدد النواب في الجمعية الوطنية، وإعادة هيكلة الدوائر الانتخابية، وتحديد مدة ولاية القضاة في
المحكمة الدستورية. في نهاية العام، كان من المتوقع أن يوافق البرلمان على هذه القرارات. كما أدت الأزمة الانتخابية إلى
تباطؤ
النشاط الاقتصادي. مباشرة بعد الانتخابات، تم نهب العديد من المتاجر وأغلقت أخرى حتى تهدأ الأجواء السياسية.
بالإضافة إلى ذلك، أدت موجات التسريح في القطاعين الخاص وشبه العام إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية التي تمر بها البلاد
منذ عدة سنوات. بشكل عام، لم تتطور استدامة منظمات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في عام 7102. ومع ذلك، أدى
زيادة الانتهاكات لحقوق الإنسان
الأساسية إلى تدهور السياق القانوني. من ناحية أخرى، تحسنت الصورة العلنية للقطاع قليلاً حيث زادت منظمات
المجتمع المدني من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تواصل جديدة. لم يكن هناك تغييرات كبيرة في القدرة
التنظيمية، والاستدامة المالية، والدعوة، وتقديم الخدمات والبنية التحتية القطاعية.

 لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد منظمات المجتمع
المدني المسجلة في الغابون. ومع ذلك، أعلن شبكة المنظمات والمشاريع الجمعوية في الغابون   أنها سجلت
حوالي 0571 منظمة مجتمع مدني في البلاد، يجب إضافة المنظمات أو المجموعات النقابية إليها. السياق القانوني: 3.6
تدهور السياق القانوني الذي يحكم
منظمات المجتمع المدني، الذي كان بالفعل مقيدًا إلى حد ما، قليلاً في عام 7102. تكرس الدستور الغابوني حرية
الجمعية وحرية النقابات، وتنظمها القانون رقم 53-26 لعام 2691، الذي ينص على إنشاء الجمعيات، والقانون رقم 3-49
لعام 4991 الذي ينص على إنشاء قانون العمل في جمهورية الغابون. في عام 7102، استمرت منظمات المجتمع المدني
التي ترغب في التسجيل في مواجهة
العديد من العقبات من حيث الإجراءات الإدارية وتدخل الدولة. ينص القانون على أنه يجب على منظمات المجتمع
المدني تقديم طلبها للحصول على الشخصية القانونية إلى المحافظة أو البلدية التي تتبعها. ومع ذلك، في عام 7102،
استمر وزارة الداخلية في التحكم في منح الوضع القانوني لمنظمات المجتمع المدني بموجب القانون رقم 53-26.
بالإضافة إلى ذلك، فإن فترات الحصول على
الإيصال النهائي طويلة، وتكون قرارات التسجيل خاضعة لتقدير الوزارة. بسبب رأي السلطات حول عملهم، يصبح من
الصعب على بعض منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تدافع عن حقوق الإنسان وتعارض عمل الحكومة،
الحصول على هذا الإيصال النهائي أكثر من المنظمات المؤيدة للحكومة. في عام 7102، كانت الغالبية العظمى من
منظمات المجتمع المدني الجديدة تعمل بموجب
تصاريح أو إيصالات مؤقتة. بشكل عام، تحدد القوانين الغابونية بوضوح الهدف والدور لمنظمات المجتمع المدني. لكن

هذه القوانين تحتوي أيضًا على أحكام تسمح للسلطات بتقييد أنشطة منظمات المجتمع المدني. إذا تجاوزت منظمة مجتمع مدني نطاق الأنشطة المصرح بها، يحق لوزارة الداخلية والرئيس أن يأمروا بتعليقها أو حلها. في فبراير 7102، حلت وزارة الداخلية الاتحاد النقابي
الرئيسي للمعلمين في التعليم الأساسي والثانوي في الغابون، وهو الاتفاق الوطني للنقابات في قطاع التعليم
مك .فنعلا ىلإ أجلتو ،لمعلا ةيرح قيعتو ،ماعلا ماظنلا جعزت تناك اهنأ ىوعدب ،
جذبت نقابات أخرى انتباه الوزارة وتعرضت للتهديد بالحل. القانون رقم 53-26 غامض إلى حد ما بشأن مسائل الحوكمة الداخلية ويظل صامتًا بشأن كيفية عمل منظمات المجتمع
المدني، والتمويل أو الضرائب. استجابةً لمطالب منظمات المجتمع المدني، أخذ الحوار الوطني لعام 7102 في الاعتبار ضرورة مراجعة القانون رقم 53-26 بشأن الجمعيات. ومع ذلك، لم يكن هناك أي تقدم ملموس في هذا الصدد بحلول نهاية العام. لا يحمي القانون منظمات المجتمع المدني من السيطرة التي تمارسها الحكومة، أو من مضايقات السلطات أو من خطر رؤية السلطة المركزية تأمر
بحلها لأسباب تعسفية أو سياسية. في عام 7102، كما في 6102، تعرضت منظمات المجتمع المدني لمضايقات من الحكومة، وسجلت العديد من الانتهاكات لحقوق وحريات النشطاء. هذه الانتهاكات متنوعة: ضغوط إدارية نتيجة
لإضرابات بعض النقابات بما في ذلك حل ، وضغوط

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 3 قضائية استدعاء وتهديدات بالحبس ضد المعلمين النقابيين تحت ذرائع مختلفة: إزعاج النظام العام، إهانة قاضٍ، عرقلة حرية العمل . بالإضافة إلى ذلك، ارتكبت قوات الأمن العديد من الانتهاكات. يمكن الإشارة إلى مداهمات الشرطة في موقع نفطي، تخللها اعتقالات وعنف ضد المضربين. في أغسطس، تم اعتقال الناشط
هيرفي مومبو كينغا واتهم بـ التحريض على العنف و إهانة رئيس الدولة . تم سجنه، وقضى ستة أسابيع في زنزانة انفرادية. يمكن لمنظمات المجتمع المدني رفع دعاوى قضائية لحماية حقوقها أو حقوق الجمهور، لكن الكثيرين يرون أنه لا يوجد ما يكفي من المسافة بين السلطة التنفيذية والقضائية. كما تم تهديد حرية الصحافة خلال العام: تم تعليق جريدة لإيكو دو نور لمدة شهرين.
حرية التعبير مدرجة أيضًا في الدستور، سواء للأشخاص الطبيعيين أو للأشخاص الاعتباريين مثل الجمعيات. يمكن للجمعيات مناقشة بحرية القضايا ذات الاهتمام العام والمشاركة في مظاهرات عامة، لكن إذا تبنت منظمة مجتمع مدني رأيًا أو موقفًا يتعارض مع موقف الحكومة، فإنها تتعرض للانتقام. تخضع منظمات المجتمع المدني لضريبة القيمة المضافة وتحتجز في المصدر ضريبة
الدخل من موظفيها، لكنها تستفيد من إعفاءات ضريبية أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالمساهمات والتبرعات التي تتلقاها. يمكن لمنظمات المجتمع المدني الغابونية جمع الأموال دون قيود، بما في ذلك المساهمات من المانحين الأجانب. يمكن لمنظمات المجتمع المدني أيضًا فرض رسوم على السلع والخدمات التي تقدمها، لكن يجب تخصيص هذه الإيرادات لنفقات تشغيل منظمة المجتمع المدني؛ لا
يمكن لمنظمات المجتمع المدني توزيع أرباح على أعضائها. لا يزال لا يوجد محامون متخصصون في القضايا المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، لذا يجب عليهم الاستعانة بمحامين ذوي تخصصات أخرى، مثل قانون العمل وحقوق الإنسان. فقط أكبر مدينتين ليبرفيل وبورت-جانتي لديهما مكاتب قانونية. يجب على جميع منظمات المجتمع المدني من بقية البلاد التوجه إلى هؤلاء. القدرة
التنظيمية: 4.5 لم تتطور القدرة التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بشكل حقيقي في عام 7102، على الرغم من مجموعة من الدورات التدريبية في التطوير التنظيمي المقدمة في ليبرفيل. تنجح النقابات بشكل أفضل في إقامة روابط و اتصالات مع قواعدها، لأن نشاطها يتعلق بمجموعات محددة بوضوح. هذا أقل صحة بالنسبة لأشكال أخرى من منظمات المجتمع المدني. بعض منظمات المجتمع
المدني لا تعمل مباشرة مع المجموعات التي يُفترض أنها تروج لحقوقها ومصالحها. على سبيل المثال، تشير العديد من منظمات المجتمع المدني إلى أن نشاطها يتعلق بالسكان الريفيين ومع ذلك تقضي معظم وقتها في ليبرفيل. وبالتالي، ليس لديها أي رابط حقيقي مع السكان الذين تشير إلى أنها تستهدفهم. بموجب التشريعات الغابونية، يجب على منظمات المجتمع المدني تحديد مهمتها
بوضوح في نصوصها التأسيسية النظام الأساسي واللوائح الداخلية . ومع ذلك، فإن القليل من منظمات المجتمع

المدني تقتصر على أهدافها التي حددتها.
-- 3 من 9 --
مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 4 تم تحديدها عند إنشائها. وتوجه استراتيجيات وأنشطة منظمات المجتمع المدني الأخرى من خلال توافر الأموال المتاحة. قليل جداً منها يمتلك مؤشرات لمراقبة عمله أو قياس نجاحاته. من ناحية أخرى، تمارس النقابات بشكل منهجي المتابعة والتقييم مما يسمح لها بتقييم فعالية الأنشطة المنفذة وتحديد الأنشطة
المستقبلية. تنص القوانين الغابونية على أن الوثائق التأسيسية يجب أن تحدد بوضوح هياكل الإدارة الداخلية، مع توزيع المسؤوليات بشكل واضح. على الرغم من أن الهيكل يختلف من منظمة إلى أخرى، فإن كل منظمة مجتمع مدني تحدد بوضوح هياكل اتخاذ القرار: الجمعية العامة العادية أو الاستثنائية، مجلس الإدارة. ومع ذلك، لوحظ أن العديد من منظمات المجتمع المدني تعتمد على
عدد قليل من الأشخاص، بدلاً من قوة إدارتها التنظيمية، لتوجيه عملها. قليل جداً من منظمات المجتمع المدني تمتلك كتيبات إجراءات. ومع ذلك، تسعى المنظمات الرئيسية في البلاد إلى نشر تقارير فنية، وبيانات مالية، وتدقيق داخلي وخارجي. تستمر العديد من منظمات المجتمع المدني في الاعتماد بشكل أساسي على العمل التطوعي، دون القدرة على توظيف موظفين دائمين بسبب نقص
مواردها. يمكن للمنظمات التي تمولها جهة مانحة أجنبية لمشروع معين توظيف حسب احتياجات هذا المشروع. عندما تتوفر موارد مالية، يمكنها الاستعانة بخبراء خارجيين. تخصص العديد من منظمات المجتمع المدني التدريب المقدم من شركاء دوليين لتعزيز قدرات أعضائها والموظفين الفنيين. تمتلك منظمات المجتمع المدني الغابونية معدات أساسية
أجهزة كمبيوتر، هواتف، معدات وسائط
متعددة واتصالات إنترنت متنقلة مكلفة نسبياً. ليست جميع المنظمات لديها وصول إلى البرمجيات. العديد منها تستفيد من تنفيذ مشروع جديد مع شريك دولي للحصول على أو تحديث معداتها. في عام 7102، تم تسجيل زيادة في عدد منظمات المجتمع المدني التي تستخدم فيسبوك، وواتساب، وتويتر في عملها بدلاً من موقع ويب تقليدي.
الاستدامة المالية: 3.6 لم تتغير الاستدامة المالية
لمنظمات المجتمع المدني في الغابون في عام 7102. تماماً كما في السنوات السابقة، واجهت المنظمات صعوبات في تأمين تمويلها. تمول منظمات المجتمع المدني أنشطتها بطرق مختلفة. تأتي أموالها في الغالب من مانحين أجانب، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي و .
هذه الاعتماد على التمويلات
الأجنبية يضر بها عندما تقوم الجهات المانحة بتغيير أولوياتها. على سبيل المثال، قرر الاتحاد الأوروبي في عام 7102 أن يكرس جهوده فقط للتدريب المهني، وهو مجال يتم تجاهله عادةً من قبل منظمات المجتمع المدني الغابونية. تاريخياً، كان الاتحاد الأوروبي يمول مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك قطاعات الصحة والتعليم وحماية البيئة. وبالتالي، فإن الاتجاه الجديد
حرم المنظمات من مصدر تمويل مهم. لم يتغير حجم التمويلات الأجنبية بشكل حقيقي في عام 7102، لكن المنظمات استمرت في المعاناة من قدرتها المحدودة على الاستفادة من هذه المبالغ. يمكن أن يتم تمويل المنظمات من قبل بعض الهيئات العامة الغابونية والقطاع الخاص. تدين المنظمات أن هذه التمويلات محجوزة في المقام الأول للمنظمات المرتبطة بالحكومة. حتى لو كانت المنظمات
تستطيع الاستفادة من التمويل من مختلف الوزارات والإدارات، فإن السلطات المحلية تفضل عادةً تجاوز المنظمات والعمل مباشرةً مع السكان بسبب مناخ عدم الثقة الذي يميز العلاقات بين الدولة وبعض منظمات المجتمع المدني. تتعلق دعم القطاع الخاص للمنظمات بشكل رئيسي بقطاعات الصحة ورعاية الأطفال والصرف الصحي والبيئة. لا توجد إحصائيات حول حجم التمويل القادم من القطاع
العام أو الخاص. مفهوم العمل الخيري ليس شائعاً بعد في الغابون. بينما تقدم المنظمات الخيرية المرتبطة بعائلة الرئيس، مثل مؤسسات أميزا بونغو وعمر بونغو، دعماً مالياً معيناً للمنظمات، فإن عملية تخصيص هذه التمويلات ليست شفافة، وتميل إلى تفضيل المنظمات التي ستساعد هذه المؤسسات في تحسين صورتها أمام السكان المحليين. بالإضافة إلى ذلك، تفضل المؤسسات توزيع
أموالها مباشرة على السكان المحليين. في عام 7102، تم استقبال قرار الحكومة بتعليق الاقتطاع من المصدر لرسوم النقابات من الموظفين بشكل سيء من قبل النقابات. بينما تستفيد منظمات أخرى من تمويل رسوم العضوية الإلزامية

من أعضائها. على الرغم من أن المبلغ الإجمالي للرسوم المحصلة محدود، إلا أن هذه الأموال تساعدها على مواصلة عملها. في عام 7102، زادت المنظمات من
استخدام الشبكات الاجتماعية لتمويل أنشطتها. على سبيل المثال، بدأت ديناميكية موحدة حملة توعية وجمع تبرعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لدعم المعلمين الذين تم تعليق رواتبهم. يمكن للمنظمات ضمان دخل من خلال بيع المنتجات والخدمات: دراسات تشخيصية، استقصاءات ميدانية، تدريبات. هذه الخيار متاح بشكل خاص للمنظمات التي تمتلك معرفة متخصصة حول مواضيع محددة جداً،
والتي يمكنها تقديمها للشركات، والهيئات المحلية، والمنظمات الدولية. ومع ذلك، قد يؤدي ذلك إلى عرقلة استقلالية المنظمات. للحفاظ على علاقة جيدة مع مانحها، قد تقوم منظمة ما على سبيل المثال بكتابة تقرير لا يعكس الواقع بقدر ما يعطي صورة إيجابية عن هذا المانح. في عام 7102، أنشأت عدد متزايد من المنظمات تعاونيات زراعية وشركات اجتماعية، قررت العديد منها
تكريس جهودها للبيئة وتدريب الشباب. على سبيل المثال، أنشأ الشباب شركات اجتماعية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو . بالإضافة إلى ذلك، تبيع التعاونيات والغابات المجتمعية منتجاتها وتساعد السكان المحليين على المطالبة بحقوقهم في الفوائد الناتجة عن استغلال الغابات. تختلف قوة أنظمة الإدارة المالية من منظمة إلى أخرى. قليل منها
لديه القدرة على توفير محاسب لوضع نظام إدارة عملي وشفاف. وقد دفعت هذه النقص في الإدارة أحياناً الجهات المانحة إلى المطالبة بأن يتم تكليف إدارة المشاريع ذات الميزانيات الكبيرة لمنظمات تقع في شمال الغابون بسبب قوة أنظمة إدارتها المالية. غالباً ما يتم إجراء التدقيق من قبل شركاء دوليين أو مانحين.

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 6 الضغط: 0.5 لم يتغير الضغط من قبل منظمات المجتمع المدني بشكل كبير في عام 7102. هناك طرق تقليدية للتواصل بين منظمات المجتمع المدني وصانعي القرار، مما يسمح لهم بالتعاون في بعض المشاريع أو الأنشطة في إطار شراكات رسمية وغير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، يفضل المانحون وشركاء التنمية نهجاً تشاركياً في
المشاريع التي يمولونها، وأحياناً يفرضون التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني. تنص العملية التشريعية في الغابون على ضرورة إجراء استشارة عامة حول محتوى مشاريع القوانين قبل إصدارها. في الممارسة العملية، كان على منظمات المجتمع المدني ممارسة ضغوط كبيرة على السلطات للوصول إلى مشاريع القوانين، ولا تؤخذ توصياتهم دائماً بعين الاعتبار. في عام 7102،
تمكنت منظمات المجتمع المدني من زيادة مشاركتها في عملية الإصلاح، ويرجع ذلك جزئياً إلى وجودها النشط في الحوار الوطني الشامل في أنغوندجي مارس إلى مايو 7102 الذي سجلت فيه 088 جمعية. بشكل فردي، أو في إطار ائتلافات، تقوم منظمات المجتمع المدني بحملات توعية للتأثير على النقاش العام، والرأي العام، والتشريع. في سبتمبر 7102، على سبيل المثال، نظمت ائتلاف
مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 7 في الضغط المؤسسي، ويقوم بتحفيز منظمات المجتمع المدني للمشاركة في عملية المراجعة. كما استفادت منظمات المجتمع المدني أيضًا من الحوار الوطني للمطالبة بإصلاح القانون رقم 53-26. ومع ذلك، على الرغم من أن الإصلاح كان من بين نتائج الحوار، لم يتم إجراء أي تغيير ملموس على القانون في عام 7102. خدمات
الأداء: 1.5 لم يُلاحظ في عام 7102 أي تطور ملحوظ في قدرة منظمات المجتمع المدني على تقديم الخدمات. تواصل منظمات المجتمع المدني تقديم خدمات اجتماعية أساسية في مجالات التعليم والصحة و الصرف الصحي. في عام 7102، على سبيل المثال، قدم تجمع السكان الأصليين وحلفائهم في مينفول تبرعًا بالمعدات الصحية لمستشفاهم المحلي وقاموا بتزويد العيادة بالأدوية.
كما تقدم منظمات المجتمع المدني مجموعة من الخدمات مثل التعليم، التدريب، المساعدة القانونية والقوافل الطبية. توجه أنشطة النقابات إلى أعضائها والعمال في القطاع الذي تعمل فيه؛ بينما تقدم منظمات المجتمع المدني الأخرى السلع والخدمات للجمهور دون تمييز. غالبًا ما تعدل منظمات المجتمع المدني أنشطتها لتلبية احتياجات وأولويات مجموعاتها المستهدفة. لتحقيق ذلك،
تستخدم النتائج من الاستطلاعات الميدانية، تقارير الأنشطة أو الاستشارات، أو طلبات الدعم الواردة من هذه المجموعات. ومع ذلك، عندما لا تُستخدم هذه الأدوات، فإن تقديم الخدمات لا يكون بالضرورة ذا صلة. على سبيل

المثال، لا تطبق منظمات المجتمع المدني في قطاع البيئة دائمًا أدوات تقييم الاحتياجات المحلية مثل الموافقة الحرة والمستنيرة والمسبقة □□□□□□. لقد
اكتسبت بعض منظمات المجتمع المدني سمعة في مجال خبرتها، وتُطلب خدماتها بشكل كبير. وهذا هو الحال مع □□□□□□□□□□□□□□□ التي تُبحث بسبب سمعتها في المواضيع البيئية. تقدم هذه المنظمات أشكالاً مختلفة من المساعدة للجمهور أو للمنظمات المحلية، مثل على سبيل المثال إجراء دراسات أو تعزيز المهارات. بفضل هذه المهارات، يمكنها توليد بعض الإيرادات وبالتالي
تمويل نفقاتها الجارية. تعمل منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد مع الهيئات الحكومية، التي تقدر عملها أكثر على المستوى المجتمعي. يمكنها أيضًا أن تكون شريكًا في إطار المؤتمرات والمشاريع المنظمة بتمويل أجنبي. مثال بارز في عام 7102: شراكة عالمية لحماية النباتات والحيوانات البرية، بمبلغ 131 مليون دولار، بين حكومة الغابون والبرنامج العالمي للحياة البرية
عمتجملا تامظنم نم ةطشنلا ةكراشملا بلطتت تناك .يلودلا كنبلا هريدت يذلا □□□□□□
المدني من أجل تنفيذ المشاريع المتعلقة بإدارة المناظر الطبيعية المتكاملة والحفاظ على الحياة البرية.

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 8 البنية التحتية القطاعية: 2.5 في عام 7102، ظلت البنية التحتية لدعم منظمات المجتمع المدني دون تغيير. تواصل المنظمات الداعمة الوسيطة □□□□□□ تقديم دعم متعدد المنصات لـ منظمات المجتمع المدني: الوصول إلى المعلومات، وتعزيز القدرات، والمساعدة المالية. حافظت مؤسسات كبيرة، مرتبطة أساسًا بعائلة بونغو،
على دورها كمنظمات دعم وسيطة على المستوى الوطني. تستمر أنشطتها في تفضيل العاصمة وبعض المواضيع، مثل الديمقراطية، والانخراط المدني وإدارة الموارد. لا يُعرف مصدر تمويل المنظمات الداعمة الوسيطة، وتوزيع الأموال الخاصة بها ليس شفافًا. كما تضمن منصات مستقلة من المجتمع المدني تمويل منظمات مجتمع مدني أخرى. تكرس منصة الغابون أرضي حقّي □□□□□□□ على سبيل المثال
لقضايا الغابات والأراضي، بينما نظمت □□□□□□□ سلسلة من ورش العمل لتعزيز القدرات لصالح منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال البيئة. تزايد التعاون داخل قطاع منظمات المجتمع المدني في عام 7102. تضمنت منظمات المجتمع المدني التي تشكل مجموعات موضوعية □□□□□□ المكرسة للشفافية والحكم الرشيد، ومنصة المجتمع المدني الحر. يوجد خبراء محليون في تدريب إدارة منظمات
المجتمع المدني، لكن في عام 7102، بدا أن المنظمين يفضلون توكيل برامج تدريب الخبراء الأجانب. معظم منظمات المجتمع المدني التي تستفيد من عروض تعزيز القدرات تتواجد في ليبرفيل. يجب على جميع المنظمات الأخرى الذهاب إلى ليبرفيل للمشاركة في أنشطة التدريب. تلبي هذه التدريبات احتياجات منظمات المجتمع المدني المحلية، كما تحددها المنظمات نفسها. في عام 7102، على
سبيل المثال، كانت التدريبات المقدمة تتعلق أساسًا بمجالات التنمية وإدارة المشاريع والإدارة المالية، حيث حددت عمليات التدقيق الخارجية في السنوات السابقة هذه القضايا كأولويات. لا يتوفر مواد التدريب إلا باللغة الفرنسية. تشكل منظمات المجتمع المدني شراكات رسمية وغير رسمية مع الهيئات الحكومية. في عام 7102، على سبيل المثال، شكل مركز الدراسات والتوقعات
الاستراتيجية الغابون □□□□□-□□□□□□ شراكة مع الوزارة المعنية بترويج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع تطوير المؤسسات الاجتماعية بين الشباب. في القطاع الخاص، شكل مركز البحث من أجل التنمية الدولية في أفريقيا شراكة
ية مع شركة □□□□□□□□ متعددة الجنسيات لتعريف الجمهور ببرنامج □□□□□□□ الإنجازات الزراعية الغابونية ومبادرات المواطنين المشاركين □ للفترة
5102- 0202، وهو أول برنامج زراعي على نطاق واسع في الغابون.

مؤشر استدامة منظمات المجتمع المدني في الغابون لعام 7102 9 الصورة العامة: 9.4 في عام 7102، حسنت منظمات المجتمع المدني قليلاً من صورتها العامة بفضل استخدامها المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك وواتساب. تستمر استخدام الإنترنت في البلاد في التقدم، حيث أصبح أكثر من 74 □ من السكان الآن لديهم وصول إلى الإنترنت. وبالتالي، يمكن لمنظمات المجتمع
المدني أن تُعرف أنشطتها بتكلفة أقل وتضمن الترويج للمنتجات والخدمات التي تقدمها، مما يحسن صورتها العامة.

تقدم وسائل الإعلام الوطنية التقليدية، سواء كانت متوافقة مع مواقف الحكومة أو مع المعارضة، صورة إيجابية لدور منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، تختلف أهمية التغطية المقدمة، وغالبًا ما تعتمد على اتصالات المنظمة، وهُوية الوسيلة الإعلامية المعنية
والموضوع المدروس. تظهر منظمات المجتمع المدني المؤيدة للحكومة في منشورات وسائل الإعلام الحكومية وبعض وسائل الإعلام الخاصة، طالما يمكنها دفع تكاليف الإعلانات. عادةً ما تستفيد منظمات المجتمع المدني الناشطة من تغطية فقط من وسائل الإعلام الخاصة التي تُعتبر متوافقة مع المعارضة. دون فهم مفهوم منظمات المجتمع المدني حقًا، إلا أن الجمهور العام لديه صورة
إيجابية عمومًا لدور مجموعات المجتمع المدني ومبادراتها. كما أن الحكومة والقطاع الخاص لديهما صورة إيجابية لدور منظمات المجتمع المدني كمقدمي خدمات. يعتبرون منظمات المجتمع المدني موارد مجتمعية ومصادر للخبرة والمعلومات الموثوقة. وقد لوحظت العديد من الأمثلة في عام 7102: مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوار الوطني في أنغوندجي، إنشاء لجنة فنية وعلمية في
إطار برنامج □ □ □ □ □ □، نقاش وطني حول صفر إزالة الغابات. ومع ذلك، لا تُفضل الحكومة منظمات المجتمع المدني التي تنشط ضد سياساتها الخاصة أو التي تكرس نفسها لحماية حقوق الإنسان. في عام 7102، لم تكن العديد من منظمات المجتمع المدني قد وضعت بعد خططًا للتواصل لتحسين صورتها العامة أو للترويج لأنشطتها. على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني تسعى للتواصل من خلال
وسائل الإعلام الاجتماعية وبناء علاقات مع الصحفيين، إلا أن جهودها تظل محدودة. يعتبر الصحفيون أنفسهم ضحايا التحيز من قبل منظمات المجتمع المدني التي تبدو لهم أنها تتجاوز هذه الوسيلة للتواصل وتفضل الاتصال المباشر مع الهيئات السياسية. فقط أكبر منظمات المجتمع المدني تبذل جهدًا للشفافية وتنشر تقارير سنوية وعمليات تدقيق تقنية ومالية. القليل من منظمات
المجتمع المدني اعتمدت مدونة سلوك. إخلاء المسؤولية: الآراء المعبر عنها في هذا الوثيقة هي آراء المشاركين والباحثين الآخرين في المشروع ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو □ □ □ 063.